الرد على الشيخ المليباري

بخصوص خبر باطل مخرج في الصحيحين عن أبي ذر

في سجود الشمس تحت العرش مع كل غروب لها!

الجزء الأول

وردت رسالة إلى الشيخ المليباري جاء فيها:

الى فضيلة الشيخ **حمزة المليباري** سلمه الله ونفع به!!!!، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،.(....)

كما تعلمون، **للدكتور عمراني الحنشي** كتاب اسمه: "**كيف يرد - بكسر الراء- الخطأ على العلماء الكبار 1**"، وتكلم على حديث **أبي ذر** رضي الله تعالى عنه في "**صحيح البخاري**" والذي فيه سؤال النبي ﷺله:

"يا أبا ذر هل تدري أين تذهب الشمس حين تغرب؟...فإنها تذهب تسجد تحت العرش....الى آخر الحديث"

وقد أعل الدكتور الحديث2 **بتدليس إبراهيم التيمي** (وقد عنعن) بسبب أن الكرابيسي قد وصفه بذلك، ثم العلائي في "جامع التحصيل"، ثم ابن حجر وصفه بذلك في "تقريبه" فقط.

وإذا ناقض هذا الوصف بالتدليس وعارضه بأن ابراهيم التيمي هذا لم يصفه بالتدليس أحد سواهم ....حتى **ان ابن حجر لم يذكره في كتابه المشهور بطبقات المدلسين** والذي انما هو إعادة صياغة لكتاب العلائي المذكور....وسائر من ترجم له ذكر أنه يرسل عمن لم يلقهم، **ولم يصفوه بالتدليس** .

فما هو اختياركم وترجيحكم في حال إبراهيم التيمي من حيث احتياجه إثبات التحديث والسماع أم عدمه، وهل هذا عام في كل مروياته أم أن هناك تفصيلاً؟

وجزاكم الله خيرا .

قلت:

وقد كان سبق لهذا السائل المستفتي نفسه، أن طرح علينا ذات السؤال في مدينة "مونتريال" الكندية

في شهر رمضان من خريف سنة 1420 هـ/2000 م، وأجبناه عن سؤاله بإسهاب

---

1 لاحظ ان السائل لم يجرؤ حتى على ايراد العنوان الكامل للكتاب، مدلسا على الشيخ وهو: "كيف يرد الخطأ على المفتين الكبار رواية ودراية لعدم إلمامهم بالعلم: الشيخ ابن باز والشيخ العثيمين نموذجا". بل سيدلس على الشيخ، وهو يسأله هذا السؤال دون أن ينبهه بأنه قد سبق له وأن سألني ذات السؤال وأجبته، لما تبين لي من تتطعه، بكتاب مخصوص وهو: "الأجوبة المونتريالية". والظاهر أنه أراد رفع خسيسته بالشيخ، لكن دون ايقافه على الإشكال ليورطه!.

2 الذي لم يتشربه لا السائل ولا المسؤول هو أن الخبر مردود أصلا لاستحالته في نفس الأمر من جهة مضمون متنه. وبما أن المنقول لا بد وأن يوافق المعقول كقاعدة عامة، فلم نزد في بحثنا في سنده، أي بتفعيل النقد الشكلي، على أن أثبتنا هذه المطابقة النظرية والأصولية كتحصيل حاصل. وهو ما صعب على مشائخ الحجاز هضمه لأميتهم العلمية، فذهبوا يبحثون عما يقوي السند في نظرهم، مادام قد أخرج في الصحيح!. وهو ما أثبتنا بأكثر من دليل استحالته استحالة عروج الشمس ذاتها!.

في مؤلف خاص بهذه المسالة بالذات، وطبعناه تحت عنوان" "**الأجوبة المونتريالية**" لتعم به الفائـــدة، وتنويراً للعقول، إلا أنه لم يرسخ شيء من منطق الكتاب في عقل الرجل، مادام يكرر ذات السؤال على شـــيخ تقليداني، لا خبرة له بهذه المجالات الدرائية، التي هي من صميم رد الأخبار، متى خالفت المتون حقائقها الدامغة!.

بل الأدهى، هو أن يدلس على الشيخ بسؤاله وكأنه لم يسبق له أن سألنا ولا أن سؤاله حظي بجـــواب مستفيض!.

والأنكى، هو أن ينبري الشيخ للرد، وهو لم يقرأ كتابنا المنتقد لفتوى الشيخين: ابن بـــاز والعثـــيمين رحمهما الله تعالى وتجاوز عن هفواتنا وهفواتهما، تحت عنوان: "كيف يرد الخطأ على المفتين الكبار روايـــة ودراية لعدم إلمامهم بالعلم: الشيخ ابن باز نموذجا" ولا تسامع بمؤلفاتنا أصلاً، رجماً بالغيب، على عادة أمثاله!.

وسوف نورد هنا جواب الشيخ بحذافيره، بغية تعميم الفائدة.

بل سنعمل جاهدين، أثناء تتبعنا لإجابات فضيلة الشيخ، على تسليط الأضواء الكاشفة علـــى بعـــض تصريحاته، أو تقريراته، التي تخالف **المنقول الصحيح**، أو **المعقول الصريح**، أو **المنهج الحديثي النقدي عامة**، بإيراد نصوص أخرى للشيخ، من بعض مؤلفاته الأخرى، من باب **التناص الموسع**. وذلك من أجـــل التدليل بالملموس وبطريق مباشر، على ما سبق وأن قررناه من قبل في حق هؤلاء التقليدانيين، من حيث تصورهم للحقل شكلاً وممارسة، ليكتشف القارئ خصلتين بنيوتين في ذهنية الشيخ وهما:

أولاً: لوك واجترار لمحفوظات، بدون تصور للكيفية التي يمكن أن تتنزل بها النصوص على الواقع!، حال الكثير من أمثاله من المعاصرين، الذين سبق لنا وأن انتقدنا مسلكهم هذا من قبل[3]،

وثانيا: تكريه المنطق له!، ما كرهه الله! لجلال الدين السيوطي ولكوكبة كبيرة من بعده، ممن ارتموا على هذا الحقل، بعد أن فقد فرسانه، وهم ليسوا له بأهل!.

3 أنظر ما كتبناه في حق صديقنا: الدكتور فاروق حمادة، وهو أستاذ وصاحب كرسي "السنة" بكلية الآداب بجامعة محمدالخامس بالمغرب، عندما سلك نفس المسلك اللامنطقي!، في كتابنا: "كيف يرد الخطأ على المفتين الكبار، رواية ودراية لعدم إلمامهم بالعلم: الشيخ ابن باز والشيخ العثيمين نموذجا"، ص: 54.

لكن، وقبل أن ندخل في صميم الموضوع، فليلاحظ القارئ باستغراب، الطريقة المدلسة التي صاغ بها السائل سؤاله للشيخ، بالتركيز فقط على **الشق الشكلاني من الإشكالية المطروحة على بساط البحث**، وهو الشق المتعلق بسند الخبر، دون الإشارة أو التلميح، ولو من باب: تحلة القسم!، إلى لب الموضوع، وعظمه، ونخاعه، ولحمه، ومربط الفرس في الإشكال برمته، والذي له تعلق **باستحالة منطوق المتن!!**.

ولا يخفى أن هذا المسكوت عنه بقصد!، هو المحك الأصلي الذي حفزنا للتنبيه للخطل القاتل في فتوى الشيخ **ابن باز**، بعد أن كانت قد عاثت في الأرض فساداً لعقدين كاملين، دون أن يراجع الشيخ نفسه، أو يقر بخطئه، بالرغم من إلحاح الملحين، وإشفاق الغيورين على الإسلام والدعوة!. {أنظر على موقعنا: " كيف يرد الخطأ على المفتين الكبار رواية ودراية لعدم إلمامهم بالعلم: الشيخ ابن باز نموذجا." ومقالتنا ضمن سلسلة: "**ضعيف الصحيحين**، تحت عنوان: " كيف جمع "الثبات" و"الجريان" بين الشيخ ابن باز، وغاليليو غاليلي، والبابا أوربان الثامن ؟"

وهو ما دفعنا، تأسياً بمنهج الحافظ يحي بن معين وتشغيلاً له، إلى تحديد ومحاصرة، وتعيين المسؤول المباشر عن هذا الخبر، وهو **إبراهيم بن يزيد بن شريك التيمي القصاص الزاهد**، ففتحنا إضبارة مروياته كلها، لنتحقق فعلاً وبالملموس بأن منشأ العلة في الخبر كامنة في **تدليس إبراهيم التيمي** لهذا الخبر المستحيل. وهي التفاصيل التي لم يطلع بها السائل الشيخ، لغرض في نفس يعقوب!.

وبعد هذه الإطلالة على حيثيات المسألة وكيف نشأت، فلنشرع في إيراد جواب الشيخ على السؤال.

قال الشيخ المليباري:

هنا ثلاثة أمور؛

الأول: أن إبراهيم التيمي ثقة إمام، غير أنه تُكلِّم فيه بما يدل على أن روايته عن بعض الصحابة منقطعة، ولعل![4] الكرابيسي جعله من المدلسين بسبب روايته عن زيد بن وهب المخضرم؛ إذ قال: (حدث عن زيد بن وهب قليلا أكثرها مدلسة) كما في التهذيب[5]، يعني أن إبراهيم التيمي كان يخفي الواسطة بينه وبين زيد، وتبعه في ذلك العلائي وغيره.

وعلى هذا فما رواه إبراهيم عن شيوخه متصل!!!!! وإن لم يصرح بالسماع!!![6]، إلا في روايته عن زيد بن وهب، فإن الحكم عليه بالاتصال يتوقف على ثبوت سماعه منه ذلك الحديث بعينه، وكذا روايته عمن لم يسمع منه من الصحابة تكون منقطعة أيضا بدون نزاع، ويتأيد ذلك بتعامل النقاد قاطبة مع رواياته، لا سيما اعتماد الإمامين: البخاري ومسلم عليها في الصحيحين!!!!!.

قلنا: للشيخ بداهة:

ما دخل "لعل" هنا!، والحكم الذي توصل إليه الكرابيسي مبني على استقراء موضوعي لمرويات إبراهيم، وهي في متناول الشيخ إن شكك في حكم الكرابيسي !؟

ثم، ماذا يفعل الشيخ بقول الإمام الشافعي (ت: 204 هـ) رحمه الله[7]:

---

4 ما دخل "لعل"! هنا، خصوصا إذا ما علمنا بأن الحسين بن علي الكرابيسي (ت: 248 هـ) متأخر جدا عن عصر ابراهيم التيمي (ت: 94 هـ)، بل هو أول من وصفه بالتدليس لأنه أول من ألف في موضوع التدليس كموضوع. وبالتالي فكيف وصل إلى الحكم عليه بمثل هذا الحكم الذي لم يسبقه إليه أحد؟.

ولا شك أن القارئ النبيه، سيلمع في ذهنه الجواب بالبديهة، من خلال ما أوقفناه عليه من منهج القوم في دراسة مرويات بعض الرواة بسبرها واستقصائها والحكم موضوعيا على الراوي من خلالها. وهو ما قام به الكرابيسي رحمه الله هنا. وقد تنطع بعض متعصبي الحنابلة، وحملهم ضيق شرنقة التمذهب المقيت، إلى نكران فضل السبق في هذا المجال إلى الرجل بسبب من ذلك الخلاف الذي نشب بين الإمام أحمد والكرابيسي بخصوص مشكلة "خلق القرآن" على ما فصلنا في كتابنا: "الأجوبة المونتريالية" فانظره لزاما.

5 أنظر: "تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني" (1: 154). 😊 قلت: وتناسى الشيخ أن يورد كل ما قاله الحفاظ في ابراهيم في نفس الصفحة، لتعلقه بالحكم عليه من خلاله. وها نحن نوردها هنا إتماما للإحاطة بالرجل. قال الدارقطني: {لم يسمع من حفصة ولا من عائشة ولا أدرك زمانهما} وقال علي بن المديني: {لم يسمع من علي (بن أبي طالب) ولا من (عبد الله) ابن عباس}. وقال الإمام أحمد: {لم يلق أبا ذر (الغفاري)}. وقال (يحيى بن سعيد) القطان: {في رواية ابراهيم التيمي عن أنس في القبلة للصائم: لا شيء، لم يسمعه. نقله الضياء (المقدسي) الحافظ}.

😊 قلت: فابراهيم التيمي، كما يرى القارئ، حدث عن كل هؤلاء ولم يسمع منهم!. فإن كان الذين حدث عنهم ممن نعرف جزما أنه لم يدرك زمانهم، فهذا هو تعريف الحديث المرسل. أما ان حدث عن معاصرين له، ولم يسمع منهم، حال أنس بن مالك مثلا، فهذا هو: التدليس، وهو نوع من الإرسال الخفي.

6 يا سبحان الله!

7 الشافعي: "الرسالة"، ص. 379.

وأقبل الحديث: حدثني فلان عن فلان إذا لم يكن **مدلساً**،

ومن عرفناه **دلس** مرة فقد أبان لنا عن عورته في روايته.

وليست تلك العورة بكذب فيرد بها حديثه، ولا على النصيحة في الصدق، فيقبل منه ما قبلنا من أهل النصيحة في الصدق فقلنا:

ولا نقبل من مدلس حديثاً حتى يقول حدثني أو سمعت.

خصوصاً، إذا ما علمنا، بأن الأقدمين من الصدر الأول من التابعين وتابعيهم، ومن ضمنهم إبراهيم التيمي وقاطبة فقهاء العراق والحجاز[8]، لم يكونوا يتحرجون من الاحتجاج **بالمراسيل**، حال ما تبين لنا من صنيع إبـــراهيم نفسه، كي يتحرج من **التدليس**، الذي ما هو عند المحاقة، سوى الأخ اللقيط الشقيق للإرسال، كنـــوع مـــن **الإرسال الخفي!**[9].

ويظهر جلياً لكل ذي لب أو من يملك أدنى مسكة من عقل، أننا حتى، لو كنا نجهل من التيمي خـــصلة "**التدليس**" الخفية، التي اكتشفها **الكرابيسي** فيه، وفي عصر متأخر جداً عن عصره، لحكمنا مع ذلـــك علـــى **إبراهيم التيمي**، بسبب من الاستحالة المنطقية لمنطوق الخبر في غروب الشمس،

بأنه من يتحمل تبعات الخبر، لأنه يدور معه حيث دار، إما من جهة الخطأ أو الوهم فيه. والنتيجة واحدة في آخر المطاف.

وهو الملحظ المنهجي الإجرائي العام الذي سارت عليها قواعد رد الأخبار، وهو ما كرسه الشيخ نفسه في بعض مؤلفاته احتراراً وليس تحقيقاً، على ما سنتبين من صنيعه بعد قليل، لكن القاعدة في أمثال الشيخ هي:

أن كلام النهار يمحو كلام الليل!.

ومن المسلم به في الحقل، كما لا يخفى على الـــشيخ، أن الموقـــف المتـــشدد مـــن **"الإرسال"** أو **"التدليس"**، لم يتكرس عملياً في النقدية الحديثية، سوى مع قدوم الشافعي رحمه الله، نهاية القرن الثاني الهجري، حين شنع بهما في كتابه المعلمة: **"الرسالة"**، ليتابعه الحفاظ في هذا الأمر لوجاهته، من باب: الانصياع للأمـــر الرباني:

﴿ولا تقف ما ليس لك به علم﴾ [10]

8 انظر كتابنا: "صناعة الفقه (2): نشأة مدرستي الحجاز والعراق"، ضمن سلسلة: "دفاتر المجتهد المنظوري المعاصر".

9 الفرق بين "الإرسال الجلي" و"الإرسال الخفي"، هو أن الأول عبارة عن تحديث الراوي عن رواة نعلم يقينا أنه لم يلقهم، لأنه لم يعاصرهم، وبالتالي فخطورة هذا الإرسال محدودة، لأننا نستطيع تبـــين كـــذب الراوي من خلال إعمال روائز التاريخ، بينما الثاني هو تحديث عن معاصرين للراوي، لم يثبت أنه التقى بهم أو سمع منهم، فيوهم بالعنعنة عنهم، لمن يجهل هذه الخصلة الخفية من حاله، أن الـــسند متـــصل، بينما هو منقطع.

10 سورة الإسراء، الآية: 36.

الذي يترجم بداهة إلى التيقن من موارد الأخبار، بدليل صريح من آية محكمة أخرى:

﴿يا أيها الذين آمنوا، إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا[11]﴾

لذلك، فمتطلبات المنهج، وعلى عكس ما طوح به الشيخ هنا، هي أن رواية إبراهيم التيمي هي على الانقطاع في كل الشيوخ، إن عنعنها، بحسب ما تقتضيه قاعدة الشافعي الثانية في كل المدلسين، وبدون استثناء، إلا أن يتابعه أحد أو يثبت العكس، لثبوت وصمة التدليس في حقه.

فإبراهيم بهذه الصفة على التهمة أبداً إلى أن يثبت العكس.

ومن المعلوم أيضاً، أن تهمة التدليس في راو معين تثبت بقول ناقد فرد، ولا تحتاج إلى تعضيد من طرف آخرين. وهذا حال الكثير من الرواة الذين حكم عليهم النقاد بمثل هذه الخصلة، على ما أثبتنا في كتابنا: "الأجوبة المونتريالية". والدليل والبرهان هما سيدا الحجاج في مثل هذه المسائل. فما بالك، وأن الأمر جد ميسور في حال إبرهيم التيمي، لأن حكم الكرابيسي عليه، إنما كان حكماً موضوعياً بعديا، من خلال استقراء مروياته فحسب.

وهذه المرويات هي في متناول الجميع، للتيقن من صحة دعوى الكرابيسي من بطلانها.

وهو ما تحققنا نحن منه بمنهج عكسي، (وليس رجماً بالغيب على معهود الشيخ هنا!)، في كتابنا: "الأجوبة المونتريالية"، الذي لم يطلع عليه الشيخ!.

قلت:

وكون البخاري ومسلم رحمهما الله قد أخرجا لإبراهيم، من دون الأخذ بهذا المحك في الاعتبار، لا يغير من واقع حكم الشافعي وقاعدته من قطعاً، بل سيدفع الشيخان ثمن ذلك غالياً في هذا الخبر بالذات!، وفي غيره من الأخبار التي تهاونا فيها في الالتزام بالقواعد أو الأصول فيها، على ما سنضرب لذلك بأمثلة كثيرة خلال هذه الدراسة، وعلى ما تجد مستوفى من جهة التخريج في سلسلة: "ضعيف الصحيحين" على موقعنا..

واستطرد الشيخ المليباري في جوابه قائلاً:

11 سورة الحجرات، الآية: 6.

أما الحديث الذي نحن بصدده، **ليس مما ينبغي الشك في اتصاله!!!**، إذ رواه عن أبيه، ولم يتكلم في روايته عنه أحد من الأئمة، كما لم يتوقف أحد منهم عن تصحيحها عموما في **حدود علمي!!!!**، وفي هذا الحديث خصوصا، بل هي رواية مشهورة ومعتمدة في الصحيحين!.

قلت:

بل هو مربط الفرس، وبؤبؤ عين الشك، لبعد مثل هذا الشك بالذات في أن يخامر عقل السامع من محدث هذه صفته، لتصور إمكان التحديث والسماع مطلقاً.

وهذا ما احترس منه النقاد، باشتراطهم أن تكون الرواية من غير مدلس في القبول بها!، أما من **مدلس فلا!**.

ثم نسأل الشيخ بداهة:

هل تكلم على تدليس إبراهيم التيمي (ت: 94 هـ)، في حدود علمك! أحد النقاد، قبل أن يفعل ذلك الكرابيسي (ت: 248 هـ) لأول مرة، وبعد مرور زهاء القرن ونصف القرن على وفاته؟.

ثم هل أطلعنا ناقد معاصر لإبراهيم على إرساله، عمن أرسل من الصحابة الذين لم يعاصرهم، سوى أمثال: علي ابن المديني (161-234)، وأحمد بن حنبل (164-241)،...إلخ.، وكلهم متأخرون جداً عن عصره؟.

ومادام الشيخ لا يشك في اتصال هذا الحديث!، وبالتالي: صحة هذا الخبر الباطل عنده!، لأنه بحسب عرفه وقلة باعه: لا يوجد مغمز في رواته، فنورد عليه، ومن قوله نفسه!، من باب "التناص"، عكس ما ذهب إليه بغفلة هنا.

قال الشيخ لا فض فوه![12]

في ظل هذه الحقائق **العلمية!!!! الملموسة!!!!**، فإن الحكم على الحديث تصحيحاً وتضعيفاً، قبولاً وردًا، لم يقع من المحدثين النقاد بالاعتماد على **صفة الراوي!!!!!**، بغض النظر **عن المتون والأمور المحيطة بها!!!** ، وإنما يقع ذلك بناء على **معرفة موافقة**

12/ د حمزة عبد الله المليباري: "نظرات جديدة في علوم الحديث: دراسة نقدية ومقارنة بين الجانب التطبيقي لدى المتقدمين والجانب النظري عند المتأخرين"، ص. 63 .

راويه للواقع ، أو مخالفته له، أو تفرده بما لا أصل له!، **ولو كان الراوي إماماً جليلاً !!!.**

وإن كانت الركيزة الأولى الأساسية للحكم على الحديث هي **معرفة موافقة راويه للواقع أو مخالفته له** أو **تفرده بما لا أصل له**، فإن الناقد ينبغي أن تتوفر فيه من الأمور ما يؤهله لمعرفتها!!!، ومن أهمها الفقه!! وحفظ الأحاديث!!! وضبطها واستيعاب طرقها ومعرفة رواتها، **وإلا فإنه لا يعرف الواقع!!!.**

قلت:

ترى!، هل يدرك الشيخ ما يخرج من رأسه، وهو يسطر مثل هذا الكلام، ليخالفه بذهول نمطي هنا، دون أن يتبين له موقعه فيما نحن بصدده!، وكأننا بإزاء ملياري آخر!.

فأين يذهب الشيخ إذن؟ مادام:

أ) "الواقع" غلاب! بحسب ما لهج به الشيخ هنا.

ب) وكون خبر إبراهيم يخالفه.

ت) وكون المنهج والمنطق، وعلى ما ردد الشيخ نفسه هنا، يحمله تبعة الخطأ فيه، حتى ولو كان التيمي إماماً من أئمة هذا الشأن، وجبلاً من جبال الحفظ، ولم يثبت في حقه التدليس رأساً.

أضف إلى هذا أن ما يحتاجه الناقد المعاصر، ليس هذه المواصفات التقليدية التي سردها الشيخ من محفوظاته، خارج العصر، بل نقيضها تماماً، وعلى طول الخط!. فالمحدث المعاصر ليس بحاجة اليوم إلى:

- (1) حفظ، والحاسوب كفاه مؤنة هذه المهمة، وحرر عقله ليتفرغ لما هو أجدى وأنفع له وللحقل، لأنه ببساطة أحفظ وأضبط بليون مرة من أي حافظ تاريخي على الإطلاق!،

- (2) ولا هو بحاجة إلى الفقه التقليدي القديم، وقد مات أهله وأصحابه منذ دهر، خصوصاً وأن تعقيدات مشاكل المجتمع هي أضعاف، مئات المرات في العصر ما بعد الصناعي الذي تعيش فيه، عما كانت عليه في مجتمع تجاري تقليدي قروسطي، لم تتغير أنماط حياته كثيراً عما كان سائداً لآلاف السنين من قبل!. وانظر على موقعنا: "فتوى السكن الربوي" حتى تتبين بنفسك خطل من يتجرؤون على الفتوى وهم ليسوا لها بأهل

فالفقيه الجديد يجب أن يتخصص اليوم،في حقله المعرفي أولاً قبل أن يتعداه إلى غيره، لأن الفتوى في آخر المطاف، ما هي سوى نوع من الخبرة أولاً وأخيراً.

- (3) ولا هو بحاجة إلى العناية بضبط الطرق، (باجترار ولوك الدروس الميتة، التي أكل عليه الدهر وشرب من خلال أمثلة الشيخ هذه)، والحاسوب بوسعه أن يمده بها جميعها، بنقرة واحدة على مفتاح "بحث"، وقبل أن يرتد إليه طرفه!، بما لم يكن بوسع حافظ من قبل، أن يستحضر، مهما علا شأنه، وإن كان من جبال الحفظ والإتقان!.

فهل عرف الشيخ الواقع إذن، ليحتكم إليه، كما نص على ذلك هنا، ليخالفه بفظاظة هناك!؟.

إذن، وإلى هاهنا، فقد وجدنا الشيخ يركز على استرجاع محفوظاته في الحقل على ما دأب عليه أمثاله. لكن، ولعدم اطلاع الشيخ على كتابينا، وهو معذور خطير في حد ذاته، مادام يدخل في الرجم الغيبي وليس العلم، فقد غاب عن ذهنه أن لب الإشكال، وموطن النزاع، الذي نحن بصدده، هو في إيراد الشيخين للخبر في الصحيح، بينما قاعدة الشافعي أعلاه، تسري على إبراهيم التيمي ما تسري على غيره من المدلسين، ممن هم أحفظ وأوثق وأجل من إبراهيم التيمي بكثير، ك السفيانين: الثوري وابن عيينة، وسعيد بن أبي عروبة، والأعمش وغيرهم، ومع ذلك أخضعهم الحفاظ النقاد جميعاً، وبدون استثناء، لقاعدة الشافعي الأولى:

> أن من دلس مرة فقد أبان لنا عن عورته

ثم، لقاعدته الثانية:

> ولا نقبل من مدلس حديثاً حتى يقول حدثني أو سمعت

وهذا حال إبراهيم، رغم أنف من رغم!، ليدخل بصنيعه هذا ديوان المدلسين، ما أدخل إليه غيره.

وأضاف الشيخ في جوابه:

وعليه فما قاله الدكتور المحترم (حفظه الله) حول حديث إبراهيم عن أبيه عـــن أبي ذر في سجود الشمس غير سديد!!! لا منهجيا!!! ولا علمياً!!!!.

قلت:

وظاهر أن للشيخ تعريفه الخاص بالنسبة لمعنى: "المنهج" أو "ال**علم**" هنا، على ما سبق لنا وأن انتقدناه على **الشيخ العثيمين والشيخ ابن باز** رحمهما الله!. فاللهج بدعوى: **"العلم"**، وبدعوى: **"المنهج"**، تظلان في حقهم جميعاً، دعاوى فارغة وصيحات في واد، بدون رجع صدى!، مادام واقع الحال، يشهد بخلاف دعواهم تماماً!، من باب القول الرباني:

﴿قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا إن تتبعون إلا الظن وإن أنتم إلا تخرصون﴾ [13]

قلت:

ولم يوقع الشيخ في مثل هذا **الخلف المنطقي**، سوى هذه الكهوفية الانغلاقية التي ألجأنا إليها!.

والشيخ، الذي لم يتبين بعد، موقع الشطط الأهوائي في حكمه هذا، هو نفسه القائل في كتابه ذاك، دون أن يرتد له طرف![14]:

والنقد الذي يرتكز أساساً على هذه المحاور لا يتم في حالة ما، إذا فصل **الإسناد** عن **المتن**، وغض النظر عنه!.

الإسناد، لا يتحقق له وجود إلا باعتبار **متنه!!!!**، وبالتالي لا يستحق أي حكم!!، إلا إذا صار النظر شكلياً، كأن يدرس تراجم رواه الإسناد، وإمكانية اللقاء بينهم، دون **ربطه بالواقع الجزئي الذي بصدده هذا الإسناد.**

فعندئذ، يصبح الحكم الذي صدر عن الباحث حكماً عاماً لا علاقه له بما وقع!!!.

---

13 سورة الأنعام، الآية: 148.

14 "نظرات جديدة في علوم الحديث"، ص. 63.

قلت:

ولا يعجبن القارئ من صدور مثل هذا الكلام من الشيخ، وكأننا بإزاء **ملّيباري آخر** غير ملّيبارينا!. فقائل هذا **النص** هو: **"الملّيباري"** الناقل، الحافظ لنصوص غيره دون أن يتمثلها، أما **"الملّيباري"** المجيب على السؤال، فهو **الملّيباري الحقيقي** بأفقه المعرفي الضحل، وجهله المذقع بالواقع العلمي لعصره.

وهذه الازدواجية في الشخصية، ناتجة عن ضحالة التكوين العلمي، وانسداد الأفق المعرفي. وتندرج ضمن إشكالية تكريه المنطق لأمثاله!، ما كرهه الله لجلال الدين السيوطي، ولأبي الفرج: ابن الجوزي، وللخطيب البغدادي، ولأبي نعيم الإصبهاني، وللذهبي ولغيرهم، والقائمة طويلة!.

قلت:

ثم، أليس هذا الكلام الذي أثبتناه هنا كتناص، من أقوال الشيخ، يناقض تماماً، ما أجاب عنه السائل هنا فيما نحن بصدده!، حيث ذهب يحكم بصحة هذا الخبر الباطل من جهة النقل فحسب!، ضداً على العلم!، وضداً على الواقع!، وضداً على المنهج!، وكلها مرجحات تدحض، إمكان صدور مثل هذا الكلام الأبله والجاهل، ممن لا ينطق عن الهوى ﷺ، مغتراً بإخراج الشيخين له!، مع أنه ظاهر البطلان لمصادمته للواقع!.

وأضاف الشيخ هناك[15]:

> **وإذا صدر عن الناقد حكم بأن الإسناد صحيح، فمعناه أن كل راو من السند صادق ومصيب في قوله! ، وعزوه لمن فوقه، وبذلك يثبت أن النبي ﷺ قد قاله!!!!، ولا يصح القول أبداً إن السند صحيح والمتن ضعيف!!! ، أو موضوع ، لأن الخلل الوارد في متن إنما هو من جهة أحد رواته، فيصبح تصحيح الإسناد حكماً مناقضاً للواقع!!!، الذي يقضي بوجود خاطئ أو كاذب في ذلك الإسناد !، وإلا فإن الخطب الجلل لما يلزم منه نسبة الخطأ أو الكذب إلى النبي ﷺ!!!، وأما ما شاع لدى المتأخرين من ذلك الإطلاق فإنه لا يعدو كون الرواة ثقات فقط، لا أكثر ولا أقل!!!!.**

15 "نظرات جديدة في علوم الحديث"، ص. 64

قلت:

أليس هذا المحذور، في نسبة الكذب إلى الرسول ﷺ، هو ما وقع فيه الشيخ هنا، وهو لا يدري، حتى أنه لا يدري، لكلال في المنطق أولاً وأخيراً!؟.

ثم أضاف الشيخ:

> والأمر الثاني: ما ذكرتَه في السؤال يعد نموذجا لاجتهادات المعاصرين في التصحيح والتـــضعيف!!!!، يقومون بها قبل أن يستوعبوا منهج النقاد في التصحيح والتضعيف!!!، ويعتبرون مـــا ورد عن بعض الأئمة في معالجة موضوع ما، قاعـــدة مطـــردة قبـــل أن يفهموا مغزى ذلك!!!، ثم يستعجلون في تطبيق هذه القاعدة على الأحاديث التي صححها هؤلاء الأئمة أنفسهم قرنا بعد قرن، ويستدركون عليهم بالذي ورد عنهم، وهذا غريب ومؤسف جدا!!!.

قلت:

وقد تبين للقارئ بالملموس، أن الشيخ لا يدري ما يخرج من مخه، على عادة أمثاله.

ثم، أما كان أولى بالشيخ، قبل رده على سؤال المستفتي، أن يتجشم:

أولاً: عناء قراءة كتابنا: "كيف يرد الخطأ على المفتين الكبار رواية ودراية لعدم إلمامهم بالعلم: الشيخ ابن باز والشيخ العثيمين نموذجاً"، الذي ألمح إليه السائل بوضوح في سؤاله، ليتبين له خيطه الأبيض من خيطه الأسود، قبل إلقاء مثل هذه الأحكام الجزافية، وهذه التعميمات السطحية على عواهنها، ليحشر نفسه في مثل هذه المضايق الصعبة رجماً بالغيب!.

وثانياً: أن يتبين لنفسه: هل منطوق عنوان كتابنا في انتفاء الإلمام بعلمي الرواية والدراية على الشيخين: ابن باز والعثيمين، وهي دعوى خطيرة بتبعاتها، متحققة في حق الشيخين أم لا، من خلال الأمثلة التي أوردناهـــا لندلل على مثل هذه الدعاوى، حتى يكون حكم الشيخ مبنياً على أساس أو برهان، بدل التطويح بأحكام جزافية مثل هذه؟!.

وأضاف الشيخ:

> ومن أجل معالجة هذه الظاهرة التي تسود ساحتنا العلمية اليوم!، قمنا بإثارة موضوع المتقدمين والمتأخرين، وتوعية الباحثين!!! بأهمية مراعاة التأهل!!!، وفهم منهج القوم في النقد!!، واحترام

ما صدر عنهم من الأحكام!!!، وخطورة!!! مزاحمتهم بأفكار سطحية لا تغيب عنها حتى أذهان الطلبة المبتدئين!!!.

قلت:

فهل يستشف القارئ النبيه، من خلال عرض الشيخ هذا، مقارنة مع ما ترسخ لديه الآن من مناهج القوم وطـــرائقهم، أن الشيخ فهم حرفاً من هذه المناهج أو هذه الطرائق!، أو أنه وأمثاله، يمكن أن يعتبروا في العير أو في النفير في مثل هذه الأمور؟.

وأضاف الشيخ:

الأمر الثالث : من أهم وسائل الحكم على الحديث بالاتصال والانقطاع أن تجمع الروايات وأن ينظـــر في مدى تفاوت صيغ أدائها، وحتى القول بانقطاع رواية المدلس المعنعنة يتوقف على ذلك أيـــضا، ولا يكتفـــى بمجرد صيغة العنعنة التي ترد في الإسناد، إذ الراوي المدلس قد لا يكون مسؤولا عن تلك الـــصيغة، وإنمـــا تكون العنعنة من تصرف الراوي المتأخر، ولذلك قد يشكل على بعض الباحثين قول النقاد بانقطاع رواية المدلس مع ورود التحديث فيها أو صيغة السماع، كما يشكل عليه قولهم باتصال روايته مع كونها معنعنة!!!!.

قلت:

وآفة الشيخ أنه لم يقرأ كتابينا!، إذ فيهما الإجابات الشافيات والكافيات على الكثير من مثـــل هـــذه الاعتراضات النظرية التي، سيأخذ عنها القارئ نظرة تفصيلية متكاملة، من خلال تشغيلنا لها.

وأضاف الشيخ في جوابه:

وبالنسبة إلى هذا الحديث الذي تكلم عنه الدكتور الفاضل؛ لقد قمت بجمع ما ورد في روايته من الطرق فوجدتها تدور على إبراهيم عن أبيه عن أبي ذر، دون أن أعثر على شئ يدل على انقطاع هذه الرواية؛ مثل وجود واسطة بين إبراهيم وأبيه، أو صيغة تدل على أن إبراهيم لم يسمع من أبيه هذا الحديث بعينه؛ كأن يقول: بلغني عن أبي!!! أو أخبرت عن أبي!!! أو غير ذلك!! .

قلت:

وهل يبوح بمثل هذا الكلام محدث؟!.

فمنذ متى كان هذا صنيع المدلسين؟.

ثم لماذا وصموا بهذه التسمية المشينة أصلاً، حتى أن شعبة بن الحجاج فضل أن يتهم بـــاقتراف الـــزنى، وعلى شناعته، من أن يتهم بالتدليس، لو لم يكن أمرهم خفياً ولا يظهر سوى بالتنقيب عن أحوالهم؟.

ثم، ألم يظل أمر إبراهيم خفياً ومستوراً على النقاد قرابة القرن ونصف القرن، قبل أن يكتشفه فيـــه الكرابيسي، بعد بحث وجهد واستقراء وعناء؟

ثم، ماذا يمكن أن يضيف جمع الشيخ لهذه الأخبار من عدمه، مادام لا يملك ناصية المنـــهج في التعامـــل معها!؟.

وأقصى المنى والأمل عنده، لو تم له جمعه لها، وهو ما صار ممكنا إنجازه اليوم بفضل الحاسوب، قبـــل أن يرتد إليك طرفك! ، هو أن يردد ببغائية ما قاله الحافظ فلان أو علان، حال صنيعه هنا!.

وأضاف الشيخ في جوابه:

> ألا يكفي لنا صنيع النقاد!!!! في عدم تعرضهم لرواية إبراهيم عن أبيه مع شهرتها، في مناسبة بيان انقطاع ما رواه عن بعض شيوخه، بل احتجاجهم المطلق بما رواه عن أبيه معنعنا يلزمنا القول بصحة ذلك الحديث!!.

قلت:

والطيور على أشكالها تقع في آخر المطاف.

فهو لم يتبين بعد، من فرط عدم تمكنه من علم الدراية، الذي لا تحديث بدونه، أنه باعتماده السند فقط للحكم على صحة الخبر، دون الاكتراث بمضمون المتن، أنه يجري الكذب على لسان الرسول ﷺ، بينمـــا هـــو مدرك لهذا المحذور، مادام قد سطره بحذافره في كتابه الموسوم ب "النظرات الجديدة" ولا جديد فيها!.

ترى!، أهذا هو ما ينفعك فيه تجميعك للأخبار، واكتفاؤك فقط بما قاله الأقدمون فيها، واعتناؤك فقـــط بالجانب الشكلي منها، دون المضمون وهو استحالة المتن!؟.

وهب أن هذا التجميع قد تم لك، فماذا تنال من ورائه، ما دام قد تقررت عندك صحة الخبر فقط لأنه مخرج في الصحيحين، وبالتالي، تقع دون أن تدري، وأنت فعلاً لا تدري!، في محذور الكذب على الرســـول ﷺ، وقد سبق لك التحذير من الوقوع في شركه!؟.

فهل يحق لك ولأمثالك، وهذا أفقك و أفقكم ومبلغ علمكم، أن تتطاولوا، لتخوضـــوا في مثـــل هـــذه الأمور، وجعبتكم فارغة من علمي الرواية والدراية معاً، حال ما انتقدناه على الشيخين ابن باز والعثيمين تماماً!؟.

ثم ختم الشيخ بختام المسك فقال:

الخلاصة: إن رواية إبراهيم عن أبيه متصلة جزما !!!، دون أن يعكرها قول الكرابيسي الخاص بما رواه إبراهيم عن زيد بن وهب!!!. وشكوكنا!!! أو تشكيكنا!! فيما لم يشك فيه النقاد قاطبة يعد مجازفة خطيرة!!!! (والله أعلم)[16]

أي، وبحسب ما سطر الشيخ نفسه في كتابه:"نظرات جديدة"!، فقد نسب الكذب البواح إلى الرسول ﷺ، وهو من الشيخ، ومن جهله، ووقاحته، وأميته، في حل!.

خلاصة الخلاصة:

فهذا أنموذج حي للعقلية الكهوفية في أسوا تجلياتها. وهي كما يستشف القارئ، بعيدة كل البعد عن تمثل الحقل أو تصور متطلباته المنهجية أو العلمية، كما أخذ عنها القارئ الآن نظرة شاملة من خلال مناهج أكبر المبرزين فيه.

وما غاب عن الشيخ في رده التجزيئي هذا، دون أن يعرج أو يلتفت إلى مضمون وفحوى الخبر في نفس الأمر، هو أننا كنا قد عالجنا في "**الأجوبة المونتريالية**" كل النقط التي ألمح إليها الشيخ في رده على صاحب السؤال، الذي أخفاه أمر وجود الكتاب رأساً، مدلساً عليه، لأنه مولع بمثل هذه المحاكات!.

وكنا قد قمنا بتشغيل منهج ابن معين، لنتحقق فعلاً من صدق حكم الحسين بن علي بن يزيد الكرابيسي (ت: 245 هـ) على إبراهيم بن يزيد بن شريك التيمي (ت: 94 هـ) بالتدليس.

قلت:

وقد تبين لنا من خلال تجميعنا لروايات إبراهيم التيمي، وحصرنا لبعضها التي تدور عليه دون سواه، على غرار ما فعل ابن معين بالنسبة لرواية حماد بن سلمة، على ما مر بنا من قبل {أنظر على هذا الموقع: "**سمات التقويمية الحديثية ما بعد الصحابة**" ضمن كتابنا:"**الهندسة الحديثية**}"، أن عثرنا على روايات لإبراهيم يحدث بها عن بعض معاصريه، ممن لم يثبت أنه التقاءهم أو الأخذ عنهم. وبالتالي

16 انظر السؤال والجواب في: {http://64.246.11.80/~baljurashi.com...=&threadid=4980}.

فإبراهيم، زيادة على كونه مرسلاً غير مدفوع عن صحابة لم يلقهم ولم يسمع منهم، فهو أيضاً مدلس لا يشق له غبار، ما دام يحدث عن معاصرين له لم يلقهم ولم يسمع منهم!.

وبتالي التوالي: تيقنا أيضاً من صحة قاعدة الشافعي:

أن من دلس مرة فقد أبان لنا عن عورته

قلت:

ومما ينبئك بجهل الشيخ بمؤلفاتنا وبمنهجنا، هو كونه حشرنا هنا رجماً بالغيب، دون أن يقرأ لنا شيئاً من قبل، ضمن كوكبة من يسميهم ب "المعاصرين"!، وهو يقصد بهم أمثال: الشيخ الألباني ، وأبي الأشبال أحمد شاكر رحمهما الله، ونحن الذين لم ننفك، في كل مؤلفاتنا، ننتقد جمود وكهوفية أمثاله وأمثال معاصريه، الخارجين جميعاً عن العصر ومتطلباته، المتسلطين بجهلهم على الحقل، والمتجينين جميعاً على الدين، كل من منطلق بؤس منطقه الخاص، بالتجاسر على الخوض في مسائل ليسوا لها بأهل ولا بفروس رهان!؟

ثم اعجب لمثل هذا المنطق الاجتراري عند الشيخ، وكأنه صورة إنسالية طبق الأصل، لما انتقدناه بالحرف على الشيخ **ابن باز** والشيخ **العثيمين** رحمهما الله، وهو يطوح مع ذلك، دون أن يرتد له طرف!، بمسميات: "المنهج"، و"العلم"!.

أي منهج!؟ وأي علم! يا هذا؟.

انتهى ويليه الجزء الثاني